TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Explanation of Neorealism Theory of International Actors: An Applied Study on Selected Models)

Prof. Dr. Anwar Mohammed Faraj Mahmood
University of Sulaimani- College of Political Science

Asst. Lecturer. Bakhan Ako Najmalddin *
University of Sulaimani- College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 18 Sept. 2019
- Accepted 22 Oct. 2019
- Available online 22 Dec. 2019

Keywords:
- Neorealism
- Anarchy
- State
- International Organizations
- International studies

Abstract: The field of international relations has been assessed through diverse theoretical framework including realism. Classical realism has been reformed by neorealists for analyzing current actors and interactions in international relations. For neorealists, the most essential characteristic of the international arena is anarchy, which they argue exists because the international system lacks a world government with the capability of making and imposing international law, which in turn makes cooperating among states difficult. Then, competition and conflict can never be avoided in such situation. Thus, states must eventually guarantee their own survival and security.

Neorealists describe states as the main actors in international relations and they have a negative view about non-state actors, in particular international and regional organizations; they state that organizations have no capacity to control a states' attitude or to prevent war or at least minimize anarchy in the international politics. Moreover, neorealists emphasize that organizations are ineffective because the agendas they set tend to be controlled by the superpower states, and they are in fact tools for increasing superpower influence. Neorealists support their argument by highlighting many case studies such as the United Nations, the European Union, North Atlantic Treaty Organization, and World Trade Organization.

* **Corresponding Author:** Bakhan Ako Najmalddin**, E-Mail:** Bakhan.Najmadin@univsul.edu.iq **,Tel: ,**
Affiliation: University of Sulaimani- College of Political Science

تفسير النظرية الواقعية الجديدة للفاعلين الدوليين: دراسة تطبيقية على نماذج مختارة

أ.د . أنور محمد فرج محمود
جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية

م.م. باخان اكو نجم الدين
جامعة السليمانية / كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 18/ ايلول /2019
- القبول : 22/ تشرين الاول/2019
- النشر المباشر : 22/كانون الاول/2019

الكلمات المفتاحية :
- الواقعية الجديدة
- الفوضى
- الدولة
- المنظمات الدولية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : لقد تمَّ تقييم مجال العلاقات الدولية في الإطار النظري المتنوع بما في ذلك الواقعية؛ وقد تمَّ إصلاح الواقعية الجديدة من قبل الواقعيين الجدد لتحليل العناصر الفاعلة الحالية والتفاعلات في العلاقات الدولية؛ فبالنسبة للواقعيين الجدد، أهم سمة أساس في الساحة الدولية هي الفوضى، التي يجادلون لتأكيد وجودها وفاعليَّتها لأن النظام الدولي مفتقر لوجود حكومة عالمية وليس لدى النظام الدولي القدرة على تفعيل القانون الدولي وفرضه؛ الأمر الذي يجعل بدوره التعاون بين الدول أمراً صعباً منالُهُ؛ لذلك لا يمكن مطلقاً تجنُّبُ المنافسَةَ والصراع في هذه الحالة؛ وبالنتيجةِ؛ يجب أن تضمن الدول في نهاية المطاف بقاءَهَا وتصونَ أمنها.

ويصفُ الواقعيون الجدد الدول بأنَّها الجهات الفاعلة الرئيسةُ في العلاقات الدولية، ولدى الواقعيين الجدد نظرة سلبية حول الفاعلين الدوليين الآخرين، ولا سيما المنظمات الدولية والإقليمية؛ ويؤكِّدونَ أن المنظمات لا تمتلك القدرة على التحكم في موقف الدول أو منع الحرب أو تقليل الفوضى في النظام الدولي على أقلِّ تقدير؛ وزيادةً عليه؛ يؤكد الواقعيون الجدد أن المنظمات غير فاعلة لأن جداول أعمالها تخضعُ لسيطرة الدول الكبرى؛ وأنَّ تلك المنظمات تعدو عن كونها أدواتٍ لزيادة نفوذ القوى الكبرى؛ ويدعم الواقعيون الجدد حجَّتَهُمْ هذه بالعديد من دراسات الحالة كواقع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية كذلك.

المقدمة :

تعبر النظرية، في الحقل الدراسي عموماً عن فكرة مجردة أو فرضيات عِدَّة تستخدم لتبسيط الواقع المعقد. والعلاقات الدولية شأنها شأن غيرها من الدراسات في حقل العلوم الانسانية، تقوم نظرياتها بمحاولة تحقيق الوظائف الأساسية الثلاث للنظريات وهي: التوصيف والتفسير والتنبؤ لظواهر السياسة الدولية وأحداثها. يقوم التوصيف بتقديم إستبصارات واضحة حول الإشكاليات المطروحة عندما يتعلق الأمر بالفاعلين الدوليين والتفاعلات الدولية، وذلك بهدف الوصول إلى الوظيفة الثانية للنظرية وهي التفسير

للحالات الدراسية المختارة في السياسة الدولية. ولكن التنبؤ من أصعب التحديات النظرية في هذا الحقل الدراسي، لأن العالم السياسي بمجمله عالم متغير لذلك يصعب التنبؤ بوقوع الأحداث والقضايا داخله.

وعلى الرغم من تميز حقل العلاقات الدولية في الساحة التنافسية المعرفية بين نظرياتها، فضلاً عن تنوعها وإختلافها، ولكن ما تزال النظرية الواقعية بمثابة النظرية المرجعية والسائدة داخل الحقل، ويرجع ذلك إلى أن الواقعية بوصفها فلسفة من أقدم الفلسفات في دراسة العلوم السياسية، ودخلت إلى حقل العلاقات الدولية في بدايات تأسيس هذا الحقل الدراسي. وتمكنت من إثبات وجودها وتجديد نفسها في صيغة الواقعية الجديدة (Neorealism) وتكيفت مع الواقع الدولي، وهي بذلك فتحت آفاقاً جديدة في الحقل وتميزت أطروحاتها بالبساطة والوضوح والشمول في التفسير، ومازالت طرفاً رئيساً في معظم المناظرات داخل حقل العلاقات الدولية. ويعُد كل من (كينيث والتز Kenneth Waltz) و(جون ميرشايمر John Mearsheimer) و(ستيفن والت Stephen Walt) و(روبرت غيلبين Robert Gilpin) من أهم رموز النظرية الواقعية الجديدة.

لقد انطلقت الواقعية الجديدة في توصيفها للفاعلين الدوليين وتفسيرها بوساطة تصورات أساسية عِدّة: (1) حاولت الواقعية الجديدة أن تجاوز فكرة الواقعية التقليدية (Classical Realism) حول مركزية الدولة كفاعل دولي وحيد في العلاقات الدولية خلال إضافة الفاعلين الدوليين الآخرين على الرغم من إنها مازالت متمسكة بأهمية الدولة وتقديمها على الفاعلين الباقين، بسبب إيمانها بعدم تأثير هذه الفواعل في تغيير فوضوية النظام الدولي وإنتشار الأمن والإستقرار الدوليين بوحدها. (2) الدولة تتنافس فيما بينها في نظام دولي يتميز بالفوضى مستمرة، لذلك البقاء هو الهدف النهائي للدول كلها. (3) أكدت أفكار الواقعية الجديدة على أن الدول لا تثق بعضها ببعض وإن الدول غير متأكدة من نوايا الدول الأخرى، لذلك للواقعيين الجدد نظرة تشاؤمية حول إستمرارية الأحلاف والمنظمات الدولية والإقليمية. (4) تنطلق الواقعية الجديدة من أن القوة العسكرية بمثابة أهم الوسيلة للحفاظ على أمن الدولة وبقاءها، لذلك تسعى الدولة إلى أن تمتلك أكبر حجم من القوة العسكرية. (5) التعاون الدولي بحسب معظم المنظرين للواقعية الجديدة فلا يكوّن المحدد الرئيس لسلوك الدول في النظام الدولي، بل دور التعاون الدولي محدود في تقليص فقدان الأمن والحد من حدة الصراعات الدولية.

تختص هذه الدراسة بالوظيفة التفسيرية للنظرية الواقعية الجديدة ذات العلاقة بالفاعلين الدوليين (الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والأحلاف والمنظمات التجارية)، مستبعدة تفسير الجوانب الأخرى للعلاقات الدولية، مثل التفاعلات الدولية والقضايا الدولية من ساحتها.

مشكلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية بحثية مفادها إلى أي مدى أستطاعت النظرية الواقعية الجديدة أن تقدم تفسيراً لوجود الفاعلين الدوليين وتأثيرهم، مثيرة لمجموعة من التساؤلات الفرعية، مثل:

- ✓ ما هي أهم تفسيرات الواقعية الجديدة لدور الدول في ظل الفوضى الدولية في حقبة الحرب الباردة وبعدها؟
- ✓ كيف تفسر الواقعية الجديدة أداء منظمة الأمم المتحدة في القضايا الدولية المعاصرة؟
- ✓ هل يستطيع الإتحاد الأوروبي – بحسب النظرية الواقعية الجديدة – المحافظة على أهدافه وتماسكه وإستقرار منطقة نفوذه؟
- ✓ ما هي أهم التحديات التي تواجه حلف الشمال الأطلسي في القيام بوظائفه الأساسية بحسب رأي الواقعيين الجدد؟
- ✓ إلى أي مدى حافظت منظمة التجارة العالمية على استقلالها وحيادها ودورها في تحسين الوضع الإقتصادي في الدول الأعضاء فيها وفي العالم ككل من وجهة نظر الواقعية الجديدة؟

أهداف الدراسة:

- ✓ يقع البحث في الحقل النظري للعلاقات الدولية وكشف التطورات والتغيرات في الرؤى النظرية حول دور الفاعلين الدوليين وتأثيرهم في التفاعلات الدولية المعاصرة.
- ✓ التعرف إلى قدرة النظرية الواقعية الجديدة على تفسير سلوك أبرز الفاعليين الدوليين كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية وفي مقدمتها الدول.

فرضية الدراسة:

إنطلاقاً من الإشكالية الرئيسة للبحث والأسئلة الفرعية السابقة، تركز الدراسة على فحص الفرضيات الآتية:

- ✓ يفترض هذا البحث أن النظرية الواقعية الجديدة تتمتع بقدرة تفسيرية عالية حول معظم الفاعليين الدوليين في الساحة الدولية المعاصرة.
- ✓ القدرة التفسيرية للواقعية الجديدة قد تكللت بالنجاح وعدم التغيير حول أهمية الدولة ومكانتها في كلتا الحقبتين (في أثناء الحرب الباردة وبعدها).
- ✓ مازال الفاعلون غير الدولاتية فواعل ثانويين والدول هي التي تسيطر عليهم، وتتعاون الدول في عدم إستقلالية قرارات تلك الفواعل وانحيازها وأفعالها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في جانبين رئيسين:

الأهميـة النظريـة: أمّا الإطـار النظـري، فتكسـب هـذه الدراسـة أهميـة بالغـة، إذ يُعْنَـى بموضـوع حسـاس فـي نظريات العلاقات الدولية وتقديمها تفسيراً لأهم الفاعلين الدوليين وتفاعلاتهم وإنسجامهم وردود أفعالهم، مع التغييرات الدولية والقضايا الدولية المعاصرة.

الأهمية العملية والتجريبية: التقييم الإيجابي لأي نظرية يظهر في جانبه العملي والتجريبي، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى فحص صحة الإفتراضات الواقعية الجديدة بوساطة تطبيقها على زُهاءُ أربع دراسات للحالات المتعلقة بأهم الفاعليين الدوليين الموجودين في الساحة الدولية.

منهجية الدراسة:

لإثبات صحة الفرضية التي يطرحها البحث ومعالجة إشكاليتها الرئيسة يتبنى البحث النظرية الواقعية الجديدة كإطار نظري (Theoretical Framework) للبحث ويجرب قدرتها على تفسير الفاعليين الدوليين بوساطة البحث في قدرتها على القيام بوظائف النظرية في العلاقات الدولية. لأن النظرية الواقعية الجديدة تتأقلم مع الأحداث السياسية الدولية وتفسر عديداً من الأمثلة في سجلها التجريبي.

وإستخدام منهجية دراسة الحالة (Case Study Methodology)، لأن هذه المنهجية تُعْنَى بالجانب التطبيقي الذي أولاه البحثُ عِنايةً وتحليل الأفعال وتأثير الفواعل الدوليين في النظام الدولي. لذلك، نستعرض سلسلة من الحالات الدراسية لتقييم القدرة التطبيقية لأهم إفتراضاتها ومسلماتها.

هيكل الدراسة:

قُسِّمَت الدراسة على ثلاثة مطالب رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، على وفق الآتي:

المطلب الأول: تفسير الواقعية الجديدة لسلوك الدول في ظل الفوضى الدولية

الفرع الأول: تفسير الواقعية الجديدة لسلوك الدول في ظل الحرب الباردة

الفرع الثاني: تفسير الواقعية الجديدة لسلوك الدول بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: تفسير الواقعية الجديدة للمنظمات الدولية والإقليمية

الفرع الأول: تفسير الواقعية الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة

الفرع الثاني: تفسير الواقعية الجديدة للإتحاد الأوروبي
المطلب الثالث: تفسير الواقعية الجديدة للأحلاف العسكرية والمنظمات التجارية
الفرع الأول: تفسير الواقعية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي
الفرع الثاني: تفسير الواقعية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية

المطلب الأول: تفسير الواقعية الجديدة لسلوك الدول في ظل الفوضى الدولية

رغم أن أدبيات العلاقات الدولية يتضمن معانٍ متعددة لمفهوم الفوضى، لكن وفقاً للواقعيين الجدد فإن الفوضى الدولية تعني انعدام حكومة عالمية مشتركة بين الدول لمنع الآخرين من التهديد بالعنف أو إستخدامه أو على الأقل فرض القواعد أو إجبارهم على إحترام سيادة الدول الأخرى وإحترام استقلاليتها وتدعم عملية تعاون الدول بعضها ببعض. إذ إنّ إنعدام سلطة عليا تولد حالة من عدم الثقة والشك والشعور بعدم الأمان. وفي ظل بيئة كهذه تدرك الدول أن البقاء والمساعدة الذاتية أهم مبدئين في العلاقات الدولية للحفاظ على حياتها واستقلالها.

واجهت النظرية الواقعية الجديدة إنتقادات حادة بسبب عدم قدرتها على التنبؤ بنهاية الحرب الباردة تنبؤاً سلمياً، وادَّعى كثير من المنظرين والرواد بأن الواقعية الجديدة ستؤدي إلى مرحلة من الاختفاء وإن هذه النظرية غير قادرة على تقديم تفسيرات منطقية ومقنعة للأحداث والقضايا السياسية الدولية المعاصرة في الحقبة الجديدة لمابعد الحرب الباردة. ولكن الواقعيين الجدد يرفضون هذه الإتهامات ويدعون أن هذه الإنتقادات لا تقلل من شأن الواقعية الجديدة بسبب إستمرارية الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ومازال عدم الإستقرار والتهديدات الأمنية سمة بارزة في مرحلة مابعد الحرب الباردة، لذلك مازالت الواقعية الجديدة تعد من النظريات الأوائل في حقل العلاقات الدولية. فضلاً عن ذلك، فقد أشار الواقعيون الجدد إلى أنّ النظام الدولي الجديد ليس بإمكانه أن يدوم لفترة طويلة، ففي عهد قريب من هذه المرحلة، ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي كثيراً من التحديات والصراعات والتهديدات.

وفقاً لما تقدم، سنقوم في هذا المطلب بمحاولة إختبار الفرضية الأساسية للواقعية الجديدة وهي سلوك الدول في ظل الفوضى الدولية، وسنناقش هذه الفرضية بوساطة فرعين رئيسين، الفرع الأول يتحدث عن سلوك الدول في ظل الفوضى الدولية في فترة الحرب الباردة، أما الفرع الثاني، فيناقش الفرضية نفسها ولكن في تطبيقها على مرحلة مابعد الحرب الباردة.

الفرع الأول: تفسير الواقعية الجديدة لسلوك الدول في ظل الحرب الباردة

بعد إنتهاء الحربين العالميتين تغير النظام الدولي تغيراً ملحوظاً. وعلى الرغم من أن الواقعيين الجدد وصفوا إبان الحرب الباردة بمرحلة وجود نسبة من الإستقرار الدولي وإختفاء الحروب العالمية المباشرة بين القوى الكبرى، ولكن هذه الحالة لا تلغي حقيقة وجود الطبيعة الفوضوية في النظام الدولي، والعالم مازال يعاني بسبب وجود توترات وتهديدات أمنية وتزايد الحروب على المستوى الداخلي، وأهداف القوى الكبرى في المراحل التأريخية كلها لن تتغير وهي العناية بالدفاع عن بقائها ومصالحها وأمنها في النظام الدولي، هكذا يمكن إستخدام النظرية الواقعية الجديدة لتفسير سلوك الدول في ظل الحرب الباردة.

إنّ إنتهاء الحرب العالمية الثانية كان مثابةَ إنتهاء الإمبراطورية البريطانية وبزوغ المعسكرين المتنافسين الرأسمالي والإشتراكي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، اللذين قادا العالم زُهاءُ نصف قرن. لذلك أكد (ستيفن والت) إنّ النظرية الواقعية أستطاعت تفسير حقبة الحرب الباردة بسبب إنسجام إفتراضاتها وتحليلاتها مع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في ذلك الحين[1].

إنّ إنتهاء الحرب العالمية الثانية قد سبَّبَ في زيادة عدد الدول في النظام الدولي نتيجة لتحرير كثير منها من السيطرة الإستعمارية، وأصبحت لهذه الدول الجديدة تأثيرات متزايدة داخل النظام الدولي[2]. تفجرت حركات التحرير في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وكان تأثيره فعّالاً في النظام الدولي إبان الحرب الباردة[3]. وتزايد الصراعات والإشتباكات تزايداً ملحوظاً دليل على مصداقية أفكار الواقعيين الجدد حول وجود اللاإستقرارية وندرة الأمن في النظام الدولي. وتؤكد دراسة حول النزاعات الحدودية بين الدول في أثناء الحرب الباردة أن مجموعها بلغ (133) نزاعاً[4].

ومن أهم السياسات التي أبتكرتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مشروع مارشال في (1947)، وعرفت رسمياً أنها برنامج الإنتعاش الأوروبي[5]. وليس الهدف الرئيس وراء هذا المشروع إعادة بناء أوروبا وتقويتها بَلْ خلق "أوروبا الغربية" القوية لتقاوم تهديدات الإتحاد السوفيتي وتحافظ على المصلحة الأمريكية وأمنها[6]. وفي هذا الصدد، يرى (جون ميرشايمر) أن الأزمات التي وصلت إليها أوروبا كانت نتيجة شدّة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي[7]، وتخدم هذه الأزمات في النهاية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز نفوذها وهمينتها على أوروبا والعالم كله، وهذا ما تجزم

عليها النظرية الواقعية الجديدة. ومن المظاهر الجديدة في هذه المرحلة إنشاء الأحلاف العسكرية بين الطرفين. إذ تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بناء شبكة من التحالفات العسكرية غطت جميع مناطق المعمورة لمحاصرة الإتحاد السوفياتي ومن أبرزها حلف الشمال الأطلسي([8]).

وفي المقابل، أنشأ المعسكر الشرقي حلف وارسو بمواجهة مع الدول الرأسمالية، الذي تفكك الحلف لاحقاً في (1991). وهذا ما أشار إليه الواقعيون الجدد أنّ الأحلاف ليست آلية ضامنة للمحافظة على الإستقرار والأمن الدولي في النظام الدولي الفوضوي، والإدامة في وجوده محدودة بسبب سوء نيّات دول أعضائها وسعيها المستمر للحصول على مصلحتها الذاتية وليس مصلحة الأحلاف كلها.

إنّ من أبرز سمات فترة الحرب الباردة سباق التسلح (التقليدي والنووي) بين القطبين المتنافسين والإعتماد على النفس من أجل المحافظة على بقائها ومصالحها القومية، وهذا أثبت بعمق صحة النظرية الواقعية الجديدة حول إستمرارية سلوك عدوانية الدول والمنافسة بينها للوصول إلى سيطرة ونفوذ أكثر في العالم في ظل البيئة الفوضوية للنظام الدولي. ويرى الواقعيون الجدد ان مظاهر تزايد وبناء القوة العسكرية في النظام الدولي الفوضوي قد بانّ في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة، خصوصاً إصرارهما حول تراكم التسلح وتعظيم القوة بوساطة سباق التسلح. وإرتفاع سمة هذا سباق بين الطرفين ارتفاعاً مهدداً وعنيفاً ومحاولتهما السيطرة على المناطق المختلفة من العالم الأمر الذي دعى إلى ضرورة إيقافها وتخفيض شدتها، ولهذا السبب اقتُرِحَتْ معاهدتان بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وهما: معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى – سالت 1 (Strategic Arms Limitation Treaty I – SALT I) في 26 أيار(1972)، ومعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الثانية – سالت 2 (Strategic Arms Limitation Treaty II – SALT II) في 18 حزيران (1979)[(8)]، ولكن كليهما فشلا في تحقيق أهدافهما.

خلاصة لما عرض أنفاً، إن إنتهاء الحرب العالمية الثانية خلق مرحلة جديدة من النظام الدولي وهي نظام الثنائية القطبية. على الرغم من أن الواقعيين الجدد يؤكدون أن الثنائية القطبية أكثر إستقراراً وسلاماً مقارنة بأنواع أخرى لقطبية النظام الدولي، ولكن هذا ليس بمعنى إختفاء كامل لفوضوية النظام الدولي، وللأحداث والقضايا المختلفة في هذه المرحلة كإنهيار الأقتصاد الأوروبي وإنشاء الأحلاف العسكرية وشدة سباق التسلح، ووجود التنافس المستمر بين القوى الكبرى لتوسيع نفوذها ومصالحها والحفاظ على بقائها في النظام الدولي، وجميعها تثبت مصداقية تفسير الأفتراضات الأساس للواقعية الجديدة.

الفرع الثاني: تفسير الواقعية الجديدة لسلوك الدول بعد الحرب الباردة

يعتقد الواقعيون الجدد أن السياسة الداخلية والسياسة الدولية منفصلان؛ ولا يعني التغيير في السياسة الداخلية ضرورة التغيير في السياسة الخارجية للدول. ولكن خلافاً لأفكار الواقعيين الجدد فإنّ التغيّر في النظام الداخلي أدَّى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي نتيجة السياسات والإصلاحات التي أعلنَ عنها (غورباتشوف)، وهذا هو أشد الإنتقادات التي تعرضت لها النظرية الواقعية الجديدة ومقولاتها.

هكذا، فإنّ بروز النظام الدولي الجديد وإنتشار السلام والتعاون الدوليين قد أثّرا في النظريات المختلفة داخل حقل العلاقات الدولية، من بينها الواقعية الجديدة. وهذا تسبب بفشل توقعات الواقعيين الجدد، وإتهموا بعدم قدرتهم على تفسير معظم الظواهر والقضايا في النظام الدولي في مرحلة لاحقة[9]، ولكن لم يقف الواقعيون الجدد أمام تلك الإنتقادات بل ردوا بأدلة وبراهن واضحة.

لقد رد منظرو الواقعية الجديدة هذه الإنتقادات بسبب عدم قدرتهم على التنبؤ بتفكك الإتحاد السوفيتي بالقول أن نظريتهم ليست نظرية للسياسة الخارجية بل هي عن السياسة الدولية، إنها ليست موجهة لتفسير سلوك دولة معينة بمفردها بل تولي تفسير سلوك الدول في ظل البيئة الفوضوية للنظام الدولي أهمية. و(كينيث والتز) نفسه يعترف أنه "إذا ما أردنا فهم سلوك دولة بعينها فنحن في حاجة أكثر إلى الإفادةِ مما تمدنا به مستويات التحليل الأخرى الباقية (الفردي والوطني)"[10]. وفي هذه الحالة يمكن أن نفسر السلوك الخارجي للإتحاد السوفيتي في إطار إدراك التغيرات الداخلية التي حصلت داخل هذه الدولة ومن ثم أدت إلى تغيير النظام الدولي عامةً[11].

رفض الواقعيون الجدد إدعاءات المتفائلين أنّ سمة الحرب والصراع بين الدول تختفي بسبب بروز النظام الدولي الجديد والنظرية الواقعية الجديدة ستعيش في حالة من المأزق التفسيري[12]. وقدّم (جون ميرشايمر) أدلة كافية أن بنية النظام الدولي مستمرة في نمط الفوضوية إلى حد كبير ومازالت لم تتغير، لأن الدولة مازالت فاعلة مهيمنة في النظام الدولي وتعيش وتتفاعل في البيئة الفوضوية داخل النظام، والتهديدات والتنافس الأمني بين القوى العظمى مازالا موجودين ومن المحتمل أنه سيؤدي إلى الحرب[13]. ويحاول (جون ميرشايمر) إثبات صحة أفكاره بوساطة سرد كثير من الصراعات على القوة في مناطق مختلفة من العالم، فيشير مثلاً إلى الصراع بين الهند وباكستان، والصين مع جيرانها، والكوريتين، وتؤكد أن الصين وكوريا

الشمالية تقودان السياسات الواقعية في آسيا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة مابعد الحرب الباردة[14].

وفي بداية التسعينات من القرن الماضي، تكونت مقدمة صراعات مسلحة متوالية في القوقاز. ومن ثم، تعاقبت طوال التسعينيات حروب في البوسنة، الشيشان، كوسوفو، فضلاً عن درجات أقل من العنف المسلح[15]. ولقد شنت حرب البلقان عام (1999) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من دون أي شرعية من مجلس الأمن للأمم المتحدة[16]. والغزو الأمريكي للعراق كان غير شرعي، وجاء من دون تفويض من مجلس الأمن، ويعد هذا الحدث من أوضح الأدلة على فوضوية النظام الدولي. ووجود حالة عدم الإستقرار في الشرق الأوسط، الذي توجد فيه إيران المُصِّرةِ على تطوير برنامجها النووي[17]، ووجود تنافس شديد بينها والسعودية العربية وإسرائيل. وأخر الإضطرابات والتوترات في المنطقة هي إنتشار ما يسمى بثورات الربيع العربي في داخل معظم دول منطقة الشرق الأوسط. يتضح مما سبق أن الواقعية الجديدة نظرية مناسبة لتفسير استمرار الصراعات والإضطرابات في النظام الدولي في حقبة مابعد الحرب الباردة. والفوضى الخلاقة التي بشرت بها ادارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) هذه الفوضى تتطابق تماماً مع منطق الواقعية الجديدة.

وعلى النقيض تماماً من دعوى الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء التوترات والصراعات في العالم بعد الحرب الباردة. زادت التدخلات الأمريكية في هذه المرحلة للشؤون الداخلية للدول تحت شعارات مختلفة كالحفاظ على حقوق الإنسان وإنتشار الديمقراطية وحماية الأقليات[18] ومكافحة الإرهاب وغيرها. وأكد تقرير لجنة مختصة في صياغة الأمن القومي الأمريكي في عام (1999)، أنّ منذ إنتهاء الحرب الباردة فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أشتركت في نحو (40) تدخلاً عسكرياً في مختلف أنحاء العالم، مقابل (16) تدخلاً عسكرياً فقط طوال فترة الحرب الباردة[19]. وكل ذلك لإنتشار نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق المختلفة في العالم، بحسب الواقعيين الجدد.

فضلاً عن كل ذلك، برزت أحداث وقضايا جديدة بعد إنتهاء الحرب الباردة لم يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كإنفجار نزاعات عرقية وقومية مختلفة. الكونفدرالية تنفجر على أساس عرقي، والعرقيات تتحول إلى أقليات تطالب بإستقلالها وحق تقرير مصيرها، كما حدث في يوغوسلافيا السابقة. وفي

كرواتيا شنت نزاعات بين الأقليات الكرواتية والصربية وبين الكروات والصرب والمسلمين في البوسنة والهرسك. وأستمرت الحرب الداخلية أكثر من أربع سنوات، ويقدر ضحاياها بأكثر من (260000) قتيل ومليوني مهجر[20]. لذلك تبقى الواقعية الجديدة مرجعاً مثيراً جديراً بالغاية لتفسير دوامة عدم الإستقرار داخل النظام الدولي في فترة مابعد الحرب الباردة.

نستنتج مما سبق، أن النظام الدولي مرّ بمرحلة إنتقالية بعد الحرب الباردة، وفي سياق هذا التحول ظهر عجز تنبؤ الواقعيين الجدد بإنتهاء الحرب الباردة انهاءاً سلمياً وهذا ما أدى إلى إنتقادات شديدة حول عدم قدرة هذه النظرية على التفسير. في الجهة المقابلة، أكد الواقعيون الجدد أنّ معطيات الواقع الدولي تشير إلى أن إنتهاء الحرب الباردة لم يُنْهِ الصراعات والحروب في مختلف أنحاء المعمورة. ولقد أثبت التأريخ في مرحلة بعد الحرب الباردة مرات عِدّة أن النظام الدولي مازال مستمراً في طبيعتيهِ الفوضوية وفي خلقِ درجة عالية من التوتر والصراع في مناطق العالم كلها، والدول الكبرى تتعامل مع المراحل كلها داخل النظام الدولي بطريقة تخدم مصالحها وأهدافها. وفي ظل حتمية التهديدات والإضطرابات في العالم ستظل الواقعية الجديدة تؤدي دور نظرية مهمة في حقل العلاقات الدولية.

ولكن مبالغة الواقعيين الجدد في إيلائهم دوام الفوضى عناية في النظام الدولي تُوصِلُنا إلى اعتقاد مفاده أنّ إمكانية نجاة النظام الدولي في فوضاه وتقَدمه غير وارد. والحقيقة، إنّ الفوضى في النظام الدولي ليست متغيراً مستقلاً، بل تابع للتغيرات التأريخية. إذ قد لا يصح تماماً القول: أن النظام الدولي في أثناء الحرب الباردة هو النظام الدولي نفسه في الوقت الحالي.

المطلب الثاني: تفسير الواقعية الجديدة للمنظمات الدولية والإقليمية

على الرغم من أن ظهور الفواعل الدولية جزء لا يتجزأ من النظام الدولي، لكن أنصار النظريات المختلفة في حقل العلاقات الدولية غير متفقين بشأن تسلسل الفواعل الدوليين على أساس أهميتهم وتأثيرهم. الفواعل في نظر الواقعية الجديدة مبني على مجموعة من الأصول، أول أصولها هو أن الدولة هي الفاعلة الأساسة في التفاعلات الدولية في النظام الدولي كلها. أما الفواعل من غير الدول، فعلى الرغم من وجود أنواع كثيرة من الفواعل الدوليين كالشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والإقليمية (الحكومية وغير الحكومية) وغيرها، وعلى الرغم من إعتراف الواقعيين الجدد بوجودهم ولكنهم أكدوا في الوقت نفسهِ أن دورهم محدود. وفي الوقت نفسهِ، أكدت الواقعية الجديدة أنّ المنظمات الدولية لا تنافس الدولة في مركزيتها بسبب عدم إستطاعاتها معالجة المشكلات الكبرى وعدم قدرتها على إحلال الأمن والاستقرار الدوليين. وهذا يرجع

إلى أن المنظمات ليست لديها مقاصد ومباديء حيادية ولا تدافع عن مصالح الدول الأعضاء دفاعاً متساوياً بل تتزعمها الدول الكبرى، لذلك تفشل المنظمات في معظم الأوقات في فرض عقوبات على أعضائها إذا خالفت أحكامها وإلتزاماتها.

بناءً على ما سبق، ينطلق هذا المطلب من تطبيق فرضيات أساسية للنظرية الواقعية الجديدة حول المنظمات الدولية والإقليمية، لذا فإننا قسمنا المطلب على فرعين، الفرع الأول يبحث في دور منظمة الأمم المتحدة وتأثيرها في الساحة الدولية كأكبر منظمة دولية، والفرع الثاني يولي مدى فاعلية الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية في النظام الدولي.

الفرع الأول: تفسير الواقعية الجديدة لمنظمة الأمم المتحدة

حسب رأي الواقعيين الجدد، يُوفر السِجل التاريخي دعماً ضئيلاً لنجاح الأمن الجماعي. انتقد الواقعيون الجدد نظام الأمن الجماعي المُجسد في منظمة عصبة الأمم بسبب عدم قدرتها على توفير الأمن والإستقرار في النظام الدولي لذلك عدّوه نظاماً فاشلاً[21]. وبنفس النمط، على الرغم من أن الأمم المتحدة منظمة دولية مستمرة في العمل منذ تأسيسها في نهاية الحرب العالمية الثانية في عام (1945) ولكن لم تتمكن من تحقيق أهدافها الرئيسة التي تأسست من أجلها تحقيقاً كاملاً[22]، لاسيمّا في مجال تطبيق القانون الدولي والإتفاقات الدولية حفاظاً على الأمن والسلام الدوليين وتسوية النزاعات بالطرائق السلمية وتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء صاحبة السي[23]ادة، والإلتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن أبرز السلبيات التي توجه إلى ميثاق الأمم المتحدة بحسب الواقعيين الجدد أنه أعطى الدول الكبرى ثقلاً وأهمية كبيرة فضلاً عن إعطائها التأثير ودور الضابط في نظام الأمن الجماعي وبحسب ماجاء في المادة (2) منه، وهذا يتنافى مع الأسس التي أنشئت الأمم المتحدة لأجلها إذ نجد إن أغلب مواده تنص على المساواة في السيادة في حين أعطى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إستخدام حق النقض[24]، وهذا من أبرز العراقيل أمام هذه المنظمة لتوضيف وظائفها توظيفاً مؤثراً. فمثلاً، منذ بداية تأسيس الأمم المتحدة حتى عام (1955) اسْتُخْدِمَ حق النقض ضد نحو (70%) من جميع مشروعات القرارات المعروضة على مجلس الأمن. وفي أثناء الحرب الباردة، ولاسيما في الفترة من (1985–1966)،

أستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (46) مرة علماً أن الإتحاد السوفيتي استخدمه (13) مرة في أثناء الفترة نفسها[25].

وعلى الرغم من أنّ الأمم المتحدة حاولت أن تكون بمستوى التغيرات الجديدة في القضايا الدولية، وأن يكون لها موقف واضح إزاء الحروب والأزمات الدولية، فهي وفقاً لميثاقها ترفض أي سبيل يؤدي إلى الإعتداءات ويجب عليها أن تمنع نشوب الحروب في العالم. ولكن يصر الواقعيون الجدد على أن المنظمة الدولية عجزت عن مثل مهمة كهذه وليس بإمكانها أن تتعامل مع القضايا والنزاعات الدولية والداخلية معاملة حاسمة. فعلى سبيل المثال، أشارت إحصائيات معهد (سيبري) السويدي لأبحاث السلام في سنة (1985) إلى أنه كان هناك زهاء (24) حالة من الحروب الأهلية والتمرد العسكري وحروب العصابات لم تتدخل الأمم المتحدة لمعالجتها على الإطلاق[26].

والنقطة السلبية الأخرى للأمم المتحدة على وفق ما أكدها الواقعيون الجدد هي سيطرة الدول الكبرى وهيمنتها عليها، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة القرارات وإغفال مصالح الأمم المتحدة في معظم الأوقات التي أدت بالنتيجة إلى إضعاف دور المنظمة للنهوض بعملية حفظ الأمن والسلام والدفاع عن مبادئها وأهدافها السامية[27]. وأن الغزو الأمريكي للعراق هو إعلان واضح لهذه الهيمنة وتجاوز الأمم المتحدة كمرجعية دولية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية غزت العراق حتى من دون إستصدارِ ترخيص من الأمم المتحدة، بل عادت إلى الأمم المتحدة بعد الإحتلال، والعودة بحد ذاتها كانت مصدر شك عند العالم، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت بهذا الغزو تهميش الأمم المتحدة ومواثيقها الدولية التي تحرم إستخدام القوة أو التهديد بها، علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من أهم المؤسسين لهذه المنظمة الدولية[28]. وهذا ما دفع بالأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) حينها أن يعلن أن غزو العراق كان منافياً لميثاق الأمم المتحدة[29]. والأدهى من ذلك؛ أنَّ الولايات المتحدة تمكَّنت لاحقاً من شرعنة غزوها وإحتلالها للعراق استصدرت قراراً من مجلس الأمن بالاعتراف على أنَّها دول إحتلال ومنحها صلاحية إدارة الدولة العراقية.

وفي هذا الصدد، ندّد معظم الواقعيين الجدد بالهجوم الأمريكي على العراق لإسقاط نظام صدام حسين. ويصف (جون ميرشايمر) و(ستيفن والت) سلوك الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها تجاه العراق

بغير العقلانية والرشادة[30]. لأن الهجوم على العراق وطريقة مواجهة الجماعات الإرهابية تزيد من تفاقم المشكلة وترفع وتيرة العداء للولايات المتحدة الأمريكية في العالم الإسلامي بحسب (جون ميرشايمر)[31].

نستخلص مما سبق وجود آراء مختلفة حول جدوى بقاء الأمم المتحدة كمنظمة مستقلة لأن الدول الأعضاء فيها غير ملتزمين بميثاقها ولا بقراراتها الصادرة منها ولا يمكنها أن تستجيب للتحديات التي تواجهها. فحرب العراق مثلاً تمثل فشلاً ذريعاً للأمم المتحدة في مواجهة التحديات الدولية وارادة القوى العظمى بالمقاييس كلها، وذلك على الرغم من تضاربها مع ميثاق المنظمة. وتتعرض المنظمة بين فترة واخرى إلى هزات عنيفة تقلل من مصداقيتها إلى حد بعيد وتؤثر في وحدتها ومستقبل وجودها.

الفرع الثاني: تفسير الواقعية الجديدة للإتحاد الأوروبي

إن الإتحاد الأوروبي (European Union) يضم 28 دولة الآن[32]، هذا الإتحاد تأسس بناءً على إتفاقية ماسترخت (Maastricht Treaty) التي وُقِّعَتْ سنة (1992) وعومِلَ بها سنة (1993). ومنذ ذلك التأريخ أستطاعت الدول الأوروبية المنضوية تحت الإتحاد الأوروبي تكوين مظلة قانونية لها، وللإتحاد الأوروبي أهداف واضحة تسعى إلى تحقيقها، ويأمل زعماء الإتحاد الأوروبي الوصول إلى إندماج أكثر بين كياناتها لتأسيس إتحاد إقتصادي قوي يمكنها من مواجهة التحديات الإقتصادية، وكذلك تأسيس نظام سياسي قوي يمكنه من مواجهة التحديات الخارجية المستقبلية[33].

إن الواقعيين الجدد ينظرون إلى الإتحاد الأوروبي كمنظمة لها حضور وتواجد في النسق الدولي، ولكن لا يرون الإتحاد الأوروبي وحدة أو فاعلاً في حد ذاته، إنّ الإتحاد الأوروبي في نظر الواقعيين الجدد يشبه تحالفاً، لذا لا يكون لديه تأثير في تغيير توزيع القوة في النظام الدولي[34]، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ترى الواقعية الجديدة أن الدول التي تكوّن الإتحاد الأوروبي بمفردها مازالت هي الفاعلة الرئيسة، لأن الدول تنشأ الإتحاد وتفككه وليس العكس، وهذا هو السبب الكافي وراء إقرار الواقعيين الجدد بأولوية دور الدول الأعضاء في الإتحاد على الإتحاد كمنظمة، وتسعى كل دولة بطبيعة الحال إلى تحقيق مصالحها داخل الإتحاد حتى قبل مصلحة الإتحاد، وهذا أدى إلى ظهور خلافات حادة بين أعضائها حول القضايا الدولية والقضايا داخل الإتحاد ذاته.

تتعدد الأمثلة لمختلف أنواع الأزمات التي واجهت الإتحاد الأوروبي وأكد صحة إفتراضات الواقعيين الجدد، فهناك أزمات كبيرة داخل الصف الأوروبي في مسألة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، مثلاً رفضت فرنسا الإنضمام إلى المنظومة الدفاعية لعام (1954) إلا إنها أنضمت إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية عام (1958)، وكذلك رفضت الدانمارك الإنضمام إلى إتفاقية ماستريخت في إستفتاء أُجْرِيَ عام (1992)، ما دفع إلى إبتكار فكرة الإنسحاب من بعض الموارد "Opting Out Clauses"، لكنها عادت وقررت الإنضمام إليها في إستفتاء أخر بعد ذلك[35].

ومن ناحية أخرى، فإن الأعضاء ليست موحدة بخصوص الإجراءات والقضايا المهمة المرتبطة بالإتحاد الأوروبي نفسه. فمثلاً، في الفترة من عام (2002) حتى عام (2007)، واجه الإتحاد خلافاً حول مشروع الدستور الأوروبي، ورفضت دولتا هولندا وفرنسا دستور الإتحاد الأوروبي وهذا ما أدى إلى فشل التوصل إلى الميزانية الأوروبية في عام (2005)[36].

تؤثر المشكلات والخلافات الداخلية للإتحاد في سياستها الخارجية، ولا يخلو الإتحاد من مشكلات وخلافات جذرية لاسيما في القضايا الدولية، ومنها قضايا الشرق الأوسط وعملية السلام في الشرق الأوسط (The Middle East Peace Process) بين فلسطين وإسرائيل. وكذلك موضوع إحتلال العراق والإنقسام الأوروبي المعارض والمؤيد والمشارك فيه. هناك قيود مفروضة على تدخل الإتحاد الأوروبي في هذه القضايا، ما يؤدي إلى حدوث خلافات بين دولها الأعضاء[37]. بناءً على ذلك، أصبح الإتحاد ساحة للتنافس بين الأعضاء الرئيسة وماتزال تؤثر فيها الدول الكبرى من أجل الوصول إلى المصالح القومية وتوسيع نفوذها وتأثيرها في العالم.

وبحسب الواقعيين الجدد، فإنّ عدم التوافق بين الأعضاء الرئيسة داخل الإتحاد الأوروبي سيسبب إفتراض التجديد يوما ما بسبب التعارض والإختلاف الآلي لمصالح الدول الأعضاء، خصوصاً خطورة إعادة ظهور العداوة بين فرنسا وألمانيا[38]. ويشير (كينيث والتز) إلى أنّ هناك "إتحاد أمم أوروبا" بالمعنى الحقيقي، ولكن تلك الرابطة تجعل حال الذين ينتمون إليها أسوأ مما لو أنهم لم يشكلوا جماعة مطلقاً" [39]. وفي الصدد نفسه، قال (جون ميرشايمر) "على الرغم من أن أعضاء الاتحاد الأوروبي أنجزوا التكامل الإقتصادي، فلا

توجد دلائل على أن ذلك سيؤدي إلى خلق دولة فوق الدول (Superstate)"[40]، وينتهي بعدها الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي والصراع الدولي.

ومن الإنتقادات الموجهة إلى الإتحاد الأوروبي من قبل الواقعية الجديدة إنها تربط نسبة كبيرة من ضعف الإتحاد بإنعدام قوة عسكرية خاصة به، وهي إحدى أسباب عدم فاعلية الإتحاد الأوروبي وضعفهِ، ويمكن القول إن عدم وجود قوة كهذه أدت إلى شلل في السياسة الخارجية للإتحاد، بل أن سياسته مرهونة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تسيطر على حلف الناتو[41].

وبدأ الحدة والإنقسام بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يزدادان رويداً رويداً بشأن العديد من القضايا، فمثلاً، إنشاء قوة عسكرية وجيش مستقل عن القوات المشتركة لحلف الشمال الأطلسي ومشروع الدفاع الصاروخي وغيرها[42]. وقد شعر السياسيون والمنظرون ولاسيما الواقعيون الجدد بخطورة هذا الوضع، لذلك يرى (روبرت كاغان Robert Kagan) في مقاله الشهير (القوة والضعف Power and Weakness) الذي نشر عام (2002)، يقول معلقاً على القضايا المهمة والمصيرية والإستراتيجية والدولية: الأمريكيون في المريخ والأوروبيون في زهرة، إن التفاهم بين الجانبين أقل من القليل فهم مختلفون في أكثرية القضايا المصيرية، وهذا الوضع ليس حالة عابرة بل حالة دائمة[43]. من هنا يبدو أن هذه القضايا والإشكاليات كلها تلقي ظلالها الكثيف على فاعلية الإتحاد الأوروبي ودور أعضائه، ومن الواضح أن الدول الأعضاء في الإتحاد غير مستعدة للتضحية بمصالح دولها القومية والإقتصادية والأمنية من أجل الإتحاد الأوروبي. فضلاً عن أن تأثير الأخير محدود إلى حد بعيد بسبب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على كافة القضايا الدولية.

ووفقاً للواقعيين الجدد فإنّ العلاقة بين الدول الأعضاء داخل الإتحاد الأوروبي ما هي إلا حالات واهية تصل إلى حد التدهور. فمثلاً، ظهور النزعة القومية المتطرفة تُنْشِىءُ تهديداً حقيقياً على تماسك الإتحاد الأوروبي، بل يمكن أن يهدد كيان الإتحاد بالكامل. لذلك يحذر رئيس المجلس الأوروبي سنة (2010) (هيرمان فون رومبوي Herman Van Rompuy) الدول الأوروبية من أن أحياء روح الوطنية وإنبعاثها من جديد يمكن أن يكوّن خطراً على الإتحاد الأوروبي مؤكداً أن أكبر عدو لإوروبا هو الخوف، والخوف يؤدي إلى الأنانية، وتؤدي الأنانية إلى القومية، وتؤدي القومية إلى الحرب، وقد أكد رئيس المجلس الأوروبي أن صعود نجم المتطرفين داخل الدول الأعضاء يكوّن خطراً حقيقياً على الإتحاد نفسه[44]. لذلك

فقد توقع (جون ميرشايمر) تَفَكُّكَ الإتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة وعَوْدة أوروبا إلى تعدد الأقطاب[45]. ويرى أنّ هناك خمس دول أوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا) تمتلك في الوقت الراهن، خصائص تؤهلها لأن تُصبِحَ دولاً عظمى[46]، وهذا سيخلق النظام المتعدد الأقطاب ومن ثم الصراعات والحروب بينها.

إستناداً إلى ما تقدم، فإن أنصار الواقعية الجديدة لا يرفضون وجود منظمة الإتحاد الأوروبي إلى جانب الدول إذ تتفاعل في إطار النظام الدولي. ولكن يلغون الدور الإيجابي للإتحاد وإمكاناته ليؤدي دوراً مؤثراً في تحقيق التعاون والتكامل الدولي والإقليمي. وهذا يرجع سببه إلى عدم التكافؤ والإنسجام بين أعضائها وعدم قدرتها على توحيد القرار السياسي حول مختلف القضايا والنزاعات الدولية والإقليمية. ويتبين أن الإتحاد الأوروبي لا يمكنه السيطرة على سلوك أعضائهِ، لذا يرون إن الإتحاد يواجه تحديات واقعية وحقيقية يصعب التغلب عليها. فضلاً عن وجود ملفات شائكة في العلاقات الأمريكية–الأوروبية تساهم في اضعاف الإتحاد. وهكذا يؤكد الواقعيون الجدد صعوبة إستمرار الإتحاد الأوروبي كمنظمة مستقلةً في المستقبل المنظور.

المطلب الثالث: تفسير الواقعية الجديدة للأحلاف العسكرية والمنظمات التجارية

من الممكن تفسير الأحلاف العسكرية والأمنية والتعاون في إطار المنظمات الإقتصادية والتجارية على وفق منظورات عِدّة أهمها منظور الواقعية الجديدة. أمّا الأحلاف العسكرية، فيرى الواقعيون الجدد عدم إمكان الوثوق بالحليف، إذ إن حليف اليوم قد يصبح عدو الغد. والدول الكبرى تنشىء الأحلاف من أجل السيطرة وزيادة النفوذ. وأما إذا طبقنا المؤشرات الواقعية الجديدة حول الأحلاف على حلف الشمال الأطلسي، فتبرز لنا صحة كثير من إفتراضاتهم، كتدخل الدول الكبرى الأعضاء في معظم القضايا الدولية بإستخدام حلف الشمال الأطلسي، والهدف من ذلك تعزيز مكانتهم ونفوذهم في العالم.

أما التعاون الدولي والتكتلات الإقتصادية، فلم يستوعب معظم الواقعين الجدد مفهوم التعاون الدولي، لكن بعد حدوث التطورات الجديدة في النظام الدولي وظهور العولمة وبروز المنظمات الإقتصادية الدولية، واجهت الواقعية الجديدة إنتقادات بسبب محدودية قدراتها ودورها في تفسير هذه الظواهر الحديثة. نتيجة لذلك، ظهرت الواقعية الميركانتيلية إتجاهاً جديداً داخل النظرية الواقعية الجديدة، إذ تكوّن فكرة الإرتباط بين العوامل السياسية والإقتصادية أساساً لتفسير النظام الدولي.

لذلك سوف نقوم بتخصيص هذا المطلب لتفسير الأحلاف العسكرية والمنظمات التجارية في فرعين، نقوم بتفسير حلف الشمال الأطلسي كفاعل الدولي وفقاً لمبادىء النظرية الواقعية الجديدة في الفرع الأول، وننتهي بتفسير التعاون الإقتصادي في ظل منظمة التجارة العالمية، في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تفسير الواقعية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي

حلف الشمال الأطلسي، المعروف بـ"الناتو" (NATO – The North Atlantic Treaty Organization) ، هو حلف أمني سياسي عسكري غربي، يتكون من 29 بلدا[47]. ارتبطت الدول الأعضاء بمقتضى معاهدة عسكرية في 14 نيسان عام (1949)، من أجل ردع الخطر الشيوعي في المنطقة الأطلسية، على وفق ما تنص المادة (5) من ميثاق الحلف[48].

يرى الواقعيون الجدد أن التحالفات تكون أعمارها قصيرة عادة، وتزداد قوة وإتساعاً عند وجود خطر حقيقي أو مفترض، ولكن بعد إنتهاء التهديد ينتهي مسوغ إستمرارية التحالف وتبدأ المصالح المتقاطعة بين الدول الأعضاء بالظهور[49]. وبحسب (جون ميرشايمر) تُعد التحالفات ذات فاعلية قليلة وبطيئ السير وذلك من طبائع التحالفات الكبيرة إذ إن العمل الجماعي يميل إلى الخمول عادةً بسبب كثرة الأراء وتعدد الوجهات المختلفة[50]. وعليه، فالواقعيون الجدد لديهم وجهات نظر متشائمة حول دور الأحلاف وتأثيرها وإدامتها في النظام الدولي.

أكد الواقعيون الجدد تأثير الدول الأعضاء الكبرى في الحلف وقوته وإستمراريته، فمثلاً، كان وضع الولايات المتحدة الأمريكية المتفوق عسكرياً وإقتصادياً وسياسياً هو الذي أعطى هذه القوة كلها للناتو، ولغاية الآن فإن قوة الناتو مرتبطة بقوة مركز الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية مباشرة، ورغبتها في الوجود العسكري في أوروبا، بل أن الناتو مرتبط إرتباطاً مباشراً بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم[51]. ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تتحمل تكاليف حماية الأمن الأوروبي إذاً يجب على الناتو أنْ يقوم بحماية أمن الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، والأوروبيون يقبلون بالهيمنة الأمريكية لأنها هي التي تقوم بحمايتهم من التهديدات الخارجية[52]. وأكد (جون ميرشايمر) أن الولايات المتحدة الأمريكية بقيت

في أوروبا بقوة ولم تغادرها وأبقت على الحلف الأطلسي لحماية أمنها القومي[53]. وهكذا لن يكون هنالك أي مبرر لتراجع الدور الأمريكي في أوروبا، وهذا ما أكده الواقعيون الجدد في أفكارهم حينما رأوا أنّ الأحلاف لا تضطلع سوى بدور هامشي وأهم هدف لإنشائها هو الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء الأقوياء وأهدافها وإستخدام التحالف لإستمرار نفوذها وهيمنتها في العالم.

أما بخصوص فترة مابعد الحرب الباردة فإنّ مصلحة أمريكا كانت واضحة وجلية في الحفاظ على بقاء حلف الناتو لأنها بوساطة تتمكن من القيام بدور حاسم في الأمور الدولية وهذا ما أشار إليه الواقعيون الجدد[54]. ومثال على ذلك حين طرح مشروع توسعة الناتو في قمة بروكسل عام (1994) إذ حصل خلاف حول كيفية التوسع والإجراءات التي سوف تتبع لذلك إذ حُلَّ هذا الخلاف لمصلحة أمريكا[55]. ورفضت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون إنضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو في عامي (2008) و(2013)[56] لأن أوكرانيا لا تمثل مصلحة استراتيجية أساسة لأمريكا وحلفائها بحسب (جون ميرشايمر)[57] وهذا ردّ فعل طبيعي من قوة عظمى خدمةً لمصالحها ونفوذها.

وعلى الرغم من زيادة نشاط الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة في مناطق مختلفة من العالم وليست في منطقة الشمال الأطلسي فحسب وذلك مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سواء في عمليات الشراكة والحوار الإستراتيجي أو عمليات التدخل العسكري، لكن توسيع تدخلات الحلف وتزايدها في العالم أدى إلى حدوث خلافات كبيرة بين الدول الأعضاء فيه، والحرب ضد العراق في (1990) و(2003) أنموذجان واضحان على هذه الإفتراضات، ومازالت الدول الكبرى تستخدم الناتو لتخدم مصالحها الفردية. ويرى (جون ميرشايمر) أنّ تدخل الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا وعدم تدخله في سورية ومصر مرتبط بمصالحه القومية لأن سورية ومصر لا تمتلك الموارد الطبيعية كالنفط[58]. إلا أن هذه المصادر كانت تواجه خطراً محتملاً عندما بدأ القذافي بتأميم شركات النفط، وهذا كان يهدد الوضع الإقتصادي للدول الغربية وأمريكا في الشرق الأوسط عموماً وفي أفريقيا خصوصاً[59]. إنطلاقاً من هذه الوقائع، بحسب رأي الواقعيين الجدد، يبدو أن الناتو يواجه خطورة الانتهاء، لأن هناك قوة واحدة تتحكم فيه وهي أمريكا بالطبع، تقرر بنفسها ما ستفعله بالعالم لمصلحتها الخاصة. وكل هذا دفع (كينيث والتز) ليقول "إن الناتو هو شيء يختفي"[60].

ومن ناحية أخرى، فإنّ وجود اختلافات الآراء وتضارب المصالح بين الدول الأعضاء داخل حلف الناتو حالة لا مفر منها وفقاً للواقعيين الجدد، وزادت التوتر والتهديد بينهما بخصوص النفقات العسكرية للحلف. منذ نشأة الحلف ومسألة موازنة النفقات العسكرية موضوع نقاش وجدل بين أعضائهِ، خاصة بعد إنهيار المعسكر الشيوعي وزوال خطره، فمنذ ذلك الحين خفض كثير من الدول الأعضاء النفقات العسكرية الممنوحة للحلف، نظراً لإنخفاض مستوى الخطر الآتي من الشرق، وقد أشار (كينيث والتز) إلى هذا المجال موضحاً أن جميع أعضاء الحلف يخفضون مستوى إنفاقهم العسكري، وقد فعلوا ذلك جزئياً خارج إطار العمل المتفق عليه[61]. ووسط الإرتباك الأوروبي والخوف من حدوث كارثة والإضطرابات بين الدول الأعضاء، صرح (أندرس فوج راسموسن Anders Fogh Rasmussen) الأمين العام السابق لحلف الناتو، أن الحلف والأمن في أوروبا يواجهان أكبر أزمة وتهديد منذ إنتهاء الحرب الباردة[62]. بناءً على ذلك، ظهرت في الأونة الأخيرة أراء مخالفة بل متشائمة بين الواقعيين الجدد حول مستقبل حلف الشمال الأطلسي متماسكاً كما هو عليه الآن، وفي ذلك وصف (كينيث والتز) الحلف الأطلسي "إن أيامه ليست محدودة ولكن إن سنواته محدودة"[63]، لأن الخلاف قد دبّ بين أعضاء الحلف منذ بداية تأسيسه.

نستنتج مما سبق أن الناتو قد أسس بعد الحرب العالمية الثانية تلبيةً للمتطلبات الواقعية في تلك الحقبة، وعندما أنتهت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي بدأ نقاش طويل بين الواقعيين الجدد حول جدوى بقاء الحلف بشكله التأريخي ودوره في النظام الدولي. ويؤكد الواقعيون الجدد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى هي التي تتحكم في القرار داخل الحلف وتسعى إلى تحقيق مصالحها القومية، لذلك فهي غير مهتمة بالأخلاقيات الدولية والقوانين والمعاهدات الدولية. ولعل هذه المواقف تتجلى في موقفها من حرب العراق وليبيا. وأكثر من ذلك، تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الناتو غطاءً لعملياتها العسكرية في المناطق التي تهمها والمناطق ذوات الجيوستراتيجية المهمة والحساسة على وفق منظورها. وعلى هذا النحو، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الناتو كوسيلة لتوسيع رقعة نفوذها وسيطرتها على العالم من النواحي الإقتصادية والسياسية والعسكرية.

وإضافة إلى ذلك، فمنذ أن نشأ حلف الناتو نلحظ أن هنالك نوعاً من التناقض والأزدواجية الصارخينِ في مواقف الدول الأعضاء وهذا بسبب إختلاف أعضائه من حيث القوة والمصلحة، لذلك هناك إدراك مختلف لماهية السياسة المتبعة من قبل الناتو. وقد مرت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والدول الأوروبية الأعضاء في الحلف من جانب آخر بمراحل متقلبة في كثير من الموضوعات والقضايا. وأكثرها

حداثة هي الخلاف حول موضوع الإنفاق العسكري على الناتو من قبل الدول الأعضاء. ونتيجة لهذه الإختلافات، فالواقعيون الجدد لا يؤمنون بإستقلالية تأثير الحلف الناتو وأهميتهِ دولياً. ووفقاً لهم فلا يمكن الإعتماد على التحالفات القائمة إذ يمكن التغيير في المواقف بين ليلة وضحاها ويُصبحُ الحليف عدواً والعكس صحيح، لأن جوهر السياسة في العلاقات الدولية هو المصلحة القومية. وذلك يعني أنه من الممكن تفكك الأحلاف في أي وقت إذا شعرت الدول الأعضاء بعدم جدوى بقائها فيها. ويربط الواقعيون الجدد إستمرارية حلف الناتو بتحقيق المصلحة القومية للدول الأعضاء فقط، ولكن هذا لا يعنى أنه يمكن ضمان بقاء الحلف كما هو إلى الأبد.

الفرع الثاني: تفسير الواقعية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية

على الرغم من إن الواقعيين الجدد يرون أن موضوع الإقتصاد ثانوي مقارنة بالموضوعات ذات الطبيعة الأمنية. ولكن من بين كل التيارات المختلفة داخل النظرية الواقعية الجديدة فإن الواقعية الميركانتيلية (Mercantile Realism)[64] المطروحة من قبل (روبرت غيلبين) تولي أهمية لهذا الموضوع وتستند إلى العلاقة المترابطة بين القوة والثروة في دراسة العلاقات الدولية والسياسة الدولية المعاصرة.

تزامناً مع إنكماش نظرة معظم الواقعيين الجدد حول تفوق أهمية الجانب الأمني على الجانب الإقتصادي، وقد كان رأي الواقعيين الميركانتليين في هذا الأمر هو إنه ليست هنالك أي ضرورة مرجوة لمثل هذا التفريق. وقد نادت هذه النظرية بضرورة أن تخدم السياسات الإقتصادات للحصول على مصادر القوة وذلك بوساطة التبادل التجاري والحث الدائم على التصدير وزيادة التصدير والعناية بالأسواق الخارجية[65]. وأن الواقعية الميركانتيلية تُعْنَى في المقام الأول بالإقتصاد كإحدى أدوات السياسة الخارجية لتعزيز مكانة الدول وضمان أمنها وتحقيق مصالحها، وتعد القوة وسيلة أساسية لحفاظ الثروة واكتسابها، وتعد الثروة وسيلة رئيسة للقوة للحفاظ على الأمن والمصلحة القومية[66].

ولكن معظم الواقعيين الجدد (الديفاعيون والهجوميون) لديهم نظرة سلبية حول موضوع الإقتصاد والتجارة العالمية. وأشار (كينيث والتز) أن المنافسة الإقتصادية تكون أكثر بروزاً من المنافسة العسكرية أحياناً[67]. ومن جهته، يرفض (جون ميرشايمر) فكرة الإعتماد التجاري المتبادل، لأن زيادة وتيرة التجارة تزيد

مصالح بعض الدول وتعززها على حساب الآخرين، وهذا يسبب تغييراً في طبيعة النظام الدولي وتوازن القوى السائد ويمكن أن يتطور إلى التهديدات والصراعات المسلحة. ولكي يتقلص هذا العبء يجب على الدول أن تبدأ بخفض العلاقات التجارية المتبادلة فيما بينها[68]. ويستند (جون ميرشايمر) في إفتراضه هذا إلى أنموذج التشابك الدولي قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى، على الرغم من وجود التعاون والعلاقات الإقتصادية بين الدول الأوروبية التي لم تمنع إيقاف هذه الحرب[69]. وهذا دليل واضح على محدودية دور التعاون والعلاقات الإقتصادية في حالة وجود تهديد على بقاء الدولة ومصلحتها.

ولكن بعد ظهور العولمة بوصفها ظاهرةً عالمية صارت الأفكار الواقعية الميركانتيلية لها تأثير في حقل العلاقات الدولية بأكثر كثافة، لأن الركائز الأساسية للعولمة تطورت في مجال الإقتصاد الدولي وظهور أطراف إقتصادية جديدة من أهم سمات النظام الدولي المعاصر. وقد أسهمت هذه التطورات في ظهور الفواعل الإقتصادية الدولية وتأسيس مثلث من المنظمات الإقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization – WTO) والبنك الدولي (World Bank) وصندوق النقد الدولي (IMF –International Monetary Fund)، نحاول أن نولي منظمة التجارة العالمية عناية بوصفها إحدى النماذج للمنظمات الإقتصادية الدولية وبوصفها إحدى الفواعل الدولية في النظام الدولي وتفسيرها في ضوء الإفتراضات الواقعية الجديدة.

إن منظمة التجارة العالمية، تأسست في عام (1995) خلفاً لإتفاقية الغات (General – GATT Agreement on Tariffs and Trade) نتيجة لدورة مفاوضات الأورغواي في عام (1994)[70]، وتضم المنظمة 164 دولة[71]. وتسير التجارة الدولية عامةً وفق قررات منظمة التجارة العالمية وقوانينها واتفاقاتها[72].

ولكن السؤال الأساس هو: هل هذه المنظمة تستطيع أن تحقق التكافؤ بين الدول الأعضاء؟ مما لاشك فيه إن جواب معظم الواقعيين الجدد عن هذا السؤال يكون بالنفي. إذ إنّ هذه المنظمة تعاني منذ تأسيسها من التبادل غير المتكافىء بين أعضائها. ومازالت الدول غير المتقدمة (Developing Countries) تواجه عوائق كثيرة حول صعوبة تسويق منتجاتها في الأسواق العالمية بسبب إجراءات الحماية المعقدة التي تفرضها الدول الصناعية على صادرات هذه الدول. وأكثر من ذلك، فإن الولايات المتحدة

الأمريكية أكدت حتمية سيادة قوانين دولتها على القواعد والقوانين الدولية لمنظمة التجارة العالمية[73]. لذلك، يرى (ستيفن والت) أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع منظمة التجارة العالمية بعدم إكتراث كلما تعارضت توجهاتها مع مصالحها[74].

إن الواقعيين الجدد متفقون على إن المنظمات الدولية من بينها منظمة التجارة العالمية وسيلة لتحقيق مصالح الدول الكبرى. فعلى سبيل المثال، يناقش (روبرت غيلبين) أن الدول جميعها تسعى إلى السيطرة على أقل الأراضي وعلى خيارات الدول الأخرى وسلوكياتها وكذلك السيطرة على الإقتصاد الدولي، لكن من المعلوم أن من لديها القوة هي التي بإمكانها السيطرة على هذه الأمور كلها[75]. ويؤكد (روبرت غيلبين) سيطرة القوى العظمى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الإقتصادية الدولية وإتفاقية (الغات). وبحسب رأيهِ، فإنّ الدولة المسيطرة في النظام الدولي والإقتصادي تعيش في حالة قلق مستمر بسبب الخوف من تزايد مكاسب شركائها، مايهدد مصالحها ويقلص مكاسبها ويضعف مكانتها[76]. وفي الحصيلة، يكون التنافس وعدم الثقة ميزةً من مميزات العلاقات بين الدول الأعضاء داخل المنظمات الإقتصادية والتجارية الدولية.

هكذا تُعْنَى النظرية الواقعية الجديدة بالتحديات والتهديدات الجديدة التي تطرحها العولمة، لأن ظهور العولمة والمنظمات الإقتصادية الدولية يعمّق الفجوات بين الدول الغنية والدول الفقيرة ويمكن أن يكون عدم المساواة بين الدول في ظل النظام الدولي أكبر تهديد وأخطره في المستقبل المنظور[77]. وفي هذا الصدد، يرى (جون ميرشايمر) أن على الرغم من تقليل الحواجز أمام التجارة والإستثمار العالميين في ظل العولمة، إلاّ إنّ ذلك أدى إلى تراجع الأجور وفقدان الوظائف وزيادة عدم المساواة في الدخل في أنحاء العالم الليبرالي جميعاً. وجعل النظام المالي الدولي أقل إستقراراً، ما أدى إلى تكرار الأزمات المالية، ومن ثمّ تحولت هذه المشكلات إلى مشكلات سياسية[78].

في ضوء العرض السابق للموضوع يمكن القول: خلافاً للتيارات الواقعية الجديدة كلها، فالواقعيون الميركانتيليون يولون الجانبين الإقتصادي والأمني كليهما عناية بوصفهما عاملين لهما تأثير في التفاعلات والقضايا والعلاقات الدولية. ويرفضون أفكار الواقعيين الجدد الآخرين حول التناقض بين السياسات الأدنى والعليا ونظرتهم إلى الاقتصاد أنها ذات أهمية أقل مقارنة بالموضوعات السياسية والأمنية. فضلاً عن ذلك، تولي العوامل الداخلية للدول وتأثيراتها عنايةً جنباً إلى جنب العوامل والتأثيرات الخارجية والدولية، بناءً على

عدم إمكان القيام بفهم أي من القضايا الدولية ولا دراستها ولا تفسيرها ولا تحليلها، من دون أخذ الجوانب الإقتصادية بالحسبان. والأحداث والتحولات الإقتصادية الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية وإنعكاساتها على طبيعة النظام الدولي وبروز الفواعل الإقتصادية الدولية أثبتت أهمية أفكار الواقعية الميركانتيلية في تفسير القضايا الدولية المعاصرة.

وعلى الرغم من أن العولمة قد أسهمت في ظهور الفواعل الإقتصادية الجديدة كالمنظمات الإقتصادية والتجارية الدولية، ولكن يُلاحظ الواقعيون الجدد وجود نوع فريد من المساوات بين الأعضاء داخل هذه المنظمات، ووجود خطط ومشروعات للدول الكبرى التي تكرس نفوذها ومصالحها للعالم. لذلك، يعُدّ الواقعيون الجدد المنظمة الإقتصادية والتجارية الدولية أداة لخدمة الدول الكبرى.

وبناءً على الأفكار والافتراضات السابقة؛ يمكننا القولُ؛ أن الواقعيين الجدد يرون أن منظمة التجارة العالمية تسبب فجوة بين الدول الغنية والفقيرة، مع أن واحداً من أهدافها هو رفع مستوى المعيشة في دول العالم عامةً والدول غير المتقدمة خاصةً. ولكنَّ هذه المنظمة، مثلها في ذلك، مثل أي منظمة دولية أخرى تسبب ضرراً للدول الفقيرة والضعيفة مقابل مصالح الدول الكبرى، والدول الكبرى التي لها تأثير في هذه المنظمة بسبب حجم ميزانتها الكبير التي لا تستغني عن دعمها.

الخاتمة:

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة توصل البحث إلى أهم الاستنتاجات الآتية:

1. تعد الواقعية الجديدة من النظريات الأساس في حقل العلاقات الدولية والملائمة لدراسة الموضوعات المتعددة عامةً. لأن هذه النظرية تتميز بقوتها التفسيرية لمعظم دراسات الحالة في النظام الدولي، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالفاعلين الدوليين.

2. يُغطي النظام الدولي لدى الواقعيين الجدد التفاعلات الدولية كلها، وتعدُّ الفوضى خاصية حاسمة في جميع التفاعلات الدولية ومصدر خطراً على كيان الدولة. وفي الوقت نفسهِ، فإن الطبيعة الفوضوية تعُد مزمنة بطبيعة الحال وتكوّن حاسمة في خلق تنافس شديد بين الدول. وبيئة كهذه تكوّن نمط الفعل ورد الفعل الثابت بين الدول وتولد الرغبة في البقاء والإعتماد على الذات والسعي وراء تعظيم القوة. وهكذا، كوَّن الواقعيون الجدد مثلث الربط بين مكانة الدولة وقوتها والحفاظ على بقائها. لأن السعي نحو البقاء حالة حتمية تقتضيها الطبيعية الفوضوية للنظام الدولي وما يوصلها ويحافظ عليها إلا الدول القوية صاحبة المكانة الرفيعة في الساحة الدولية.

3. إن جذور إيمان الواقعيين الجدد بمركزية الدولة وبموقعها الخاص مقابل الفواعل الدوليين الأخرين تعتمد بصورة رئيسة على مجموعة أسباب من بينها أن الدولة بطبيعتها تمثل الفاعل العقلاني والرشيد في تحديد خياراتها في المجالات المختلفة كلها. وتأتي تراتبية الدول بحسب قدرة كل دولة ومكانتها بوصفها أهم فاعل داخل النظام الدولي إذ تتألف منها هيكلية هذا النظام، وتصنفها الواقعية الجديدة من الموضوعات المهمة في إطار النظام الدولي. وفي المقابل، تتخذ الواقعية الجديدة موقفاً سلبياً تجاه تأثير فاعلين من غير الدول في النظام الدولي.

4. تخدم المنظمات الدولية والإقليمية تبعاً للواقعيين الجدد مصالح الأعضاء القوية والمهيمنة فيها، والعضو المهيمن فيها يتحكم بأنشطتها وقراراتها، وعجزت الدول المهيمنة على تصرف المنظمة بإستقلالية وإصدار القرارات من دون إنحياز. وعدم وجود إستقلالية في قراراتها وعدم القدرة على فرض قراراتها على الدول الأعضاء يضع أدوارها في حالة من الجمود والركود، ومنظمتا الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي مثال واضح على ذلك.

5. أن المنظمات الدولية والإقليمية تعاني من عراقيل جمة في ضمان الأمن الدولي وإنتشار السلام بحسب الداعين إلى النظرية الواقعية الجديدة، وهذا يرجع إلى إيمان الواقعيين الجدد بمحدودية دور المنظمات لتتجاوز مخاطر الصراعات وويلات الحروب تجاوزاً نهائياً.

6. أن النظرية الواقعية الجديدة تطغى عليها النظرة التشاؤمية إلى حد بعيد بشأن التحالفات الدولية، بسبب وجود الغش والخوف والإنحراف والشكوك المتبادلة بين الدول. لأن طبيعة العلاقات الدولية ضمن النظرية الواقعية الجديدة لاتزال فوضوية وهذهِ نقطة البداية لتوصيفها لإنشاء التحالفات وتفسيرها لأحلاف موجودة في الساحة الدولية. والأحلاف الدولية بحسب معظم المنظرين للواقعية الجديدة فلا تكوّن المحدد الرئيس لسلوك الدول في النظام الدولي، وليست من الآليات المهمة ولا المتغيرات الحاكمة للحفاظ على الأمن والإستقرار الدوليين. بل دور ووضيفة الأحلاف الدولية تقتلص لخدمة القوة والنفوذ أعضائها الكبرى، والحلف الناتو خير مثال على ذلك.

7. وفقاً للواقعيين الجدد فإن العلاقات الدولية تتميز في طبيعتها بالصراع والمنافسة وليس بالتعاون والتضامن. لذلك فإنّ موضوع التعاون الدولي مازال في هامش تفسيرات الواقعية الجديدة لأن سمة إنعدام التراتبية والتنظيم من جهة والإدراك السيء بين الدول في النظام الدولي من جهة أخرى يؤدي إلى تراجع العمليات التعاونية بينها. وهذه الإسهامات التنظيرية تنعكس انعكاساً كبيراً على التعاون الدولي في ظل المنظمات الإقتصادية والتجارية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية أنموذج بارز في هذا الإطار. لذلك رفضت الواقعية الجديدة الإفتراضات التي ترى أن تأسيس المنظمات الإقتصادية والتجارية الدولية يؤدي إلى تراجع معتقداتها حول التعاون الدولي.

المصادر والهوامش:

([1]) Stephen M. Walt, International Relations: One World, Many Theories, Foreign Policy, No. 110, Spring 1998, p. 31.

([2]) د. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي، عمان، 2005، ص 172.

([3]) د. حسين شريف، انهيار الاتحاد السوفييتى والنظام العالمي الجديد مهد الطريق للسيادة الأمريكية في التسعينيات 1990-2000، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الجزء الرابع، 2003، ص 166.

([4]) Paul K. Huth & Todd L. Allee, The Democratic Peace and Territorial Conflict in the Twentieth Century. Cambridge: Cambridge University Press, 2002, p. 27.

([5]) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحكم احمد الخزامى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 101.

([6]) د. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 203.

([7]) د. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص 251.

([8]) د. صدام مرير الجميلي، صراع الدول الكبرى للهيمنة على النظام العالمي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2016، ص 109.

([9]) ينظر: بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2009، الصفحات 285، 287.

([10]) John J. Mearsheimer, Realism, The Real World, And the Academy, in: Michael Brecher & Frank P. Harvey, Realism and Institutionalism in International Studies. Michigan: The University of Michigan Press, 2002, p. 23.

(11) نقلاً عن: محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص 245. متاح على الرابط:

http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_download/469

(تأريخ الزيارة: 2-11-2018).

(12) المصدر نفسه.

([13]) John J. Mearsheimer, Realism, The Real World, And the Academy, Op, Cit., p. 31.

([14]) Ibid, 26.

([15]) للمزيد ينظر:

John J. Mearsheimer, Realism, The Real World, And the Academy, Op, Cit., p. 26-27.

جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: د. مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص 470.

([16]) د. نادية محمود مصطفى، العالم الثالث في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة: خريطة أنماط الصراعات وأدوات التدخلات الخارجية (1991-2011)، مجلة الغدير اللبنانية، مركز الدراسات والتوثيق – المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى لبنان، أيلول 2012، ص 9.

([17]) أليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2000، ص 16.

([18]) جون ميرشايمر، المصدر السابق، ص 466.

([19]) كوثر عباس الربيعي ومروان سالم العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة واثره على المنطقة العربية: الاتحاد الأوروبي أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، المجلد 26، العدد 1، 2012، ص 104.

([20]) نور الدين حشود، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 9، حزيران 2013، ص 384.

([21]) د. ريمون حداد، العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقات الدولية، نظام أم فوضى في ظل العولمة، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص 151-152.

([22]) John J. Mearsheimer, The False Promise of International Institutions, International Security, Vol. 19, No. 3, December 1994, p. 33.

([23]) د. سيد أبو ضيف أحمد، الأمم المتحدة والتنظيم الدولي المعاصر: بين المثالية والواقعية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص 379.

([24]) د. عبد الرحيم معتوق محمد، نظرة في نجاحات الأمم المتحدة وإخفاقاتها حيال حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم القانونية والشرعية، جامعة الزاوية – كلية الشريعة والقانون، العدد 8، حزيران 2016، ص 202-203.

([25]) ينظر: صابرين عبد الرحمن القريناوي، دور الأمم المتحدة في النظام الدولي: دراسة مقارنة، من انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث 11 أيلول 2001، ومن أحداث 11 أيلول 2001 حتى عام 2007، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت – فلسطين، 2008، ص 43. متاح على الرابط:
https://fada.birzeit.edu/bitstream/20.500.11889/1468/1/thesis_208.pdf
(تأريخ الزيارة: 21-2-2019).

([26]) المصدر نفسه، ص 46.

([27]) د. صالح زهر الدين، الولايات المتحدة والمنظمات الدولية، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004، ص 13.

([28]) المصدر نفسه.

([29]) د. سيد أبو ضيف أحمد، المصدر السابق، ص 380.

([30]) John J. Mearsheimer & Stephen M. Walt, An Unnecessary War, Foreign Policy, No. 134, January/February 2003, p. 59.

([31]) Peter Toft, John J. Mearsheimer: an offensive realist between geopolitics and power, Journal of International Relations and Development, Vol. 8, No. 4, December 2005, p. 399-400.

([32]) European Union. Available at: https://europa.eu/european-union/about-eu/countries_en#the-28-member-countries-of-the-eu (Accessed: 15-4-2019).

([33]) دلشاد محمود صالح، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الكوردية، أطروحة الدكتوراه، جامعة صلاح الدين – أربيل، كلية القانون والسياسة، 2014، ص 10.

([34]) Enrico Fels, Jan-Frederik Kremer & Katharina Kronenberg, Power in the 21st Century: International Security and International Political Economy in a Changing World. London: Springer, 2012, p. 32.

([35]) د. محمد صادق إسماعيل، ماذا تعرف عن البركست Brexit؟: الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 87.

([36]) ينظر: د. مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 228.

([37]) عبدالوهاب محمد إسماعيل العمراني، الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الاوروبية، دارالشرق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 105-106.

([38]) آمال حجيج، الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال "العدالة والشؤون الداخلية" – دراسة حالة المغرب، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص 67. متاح على الرابط:

http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_download/2099

(تأريخ الزيارة: 2-3-2019).

([39]) كينيث. ن. والتز، الإنسان والدولة والحرب: تحليل نظري، ترجمة: عمر سليم التل، هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، أبوظبي، 2013، ص 353-354.

([40]) جون ميرشايمر، المصدر السابق، ص 458.

([41]) John J. Mearsheimer, Why is Europe peaceful today?, European Political Science, Vol. 9, No. 3, September 2010, p. 394.

([42]) للمزيد ينظر: د. أحمد سعيد نوفل، محتدون في التنوع: الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، مجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، نيسان 2010، ص 145.

([43]) Robert Kagan, Power and Weakness, Policy Review, No. 113, June/ July 2002, p. 1.

([44]) Bruno Waterfield, Herman Van Rompuy: 'Euroscepticism leads to war', The Telegraph, 10 November 2010. Available at: https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/eu/8124189/Herman-Van-Rompuy-Euroscepticism-leads-to-war.html (Accessed: 23-8-2018).

([45]) John J. Mearsheimer, Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War, International Security, Vol. 15, No. 1, Summer 1990, p. 5-6.

([46]) جون ميرشايمر، المصدر السابق، ص 491.

([47]) North Atlantic Treaty Organization. Available at: https://www.nato.int/cps/en/natohq/nato_countries.htm (Accessed: 11-4-2019).

([48]) واري عبد الكريم، الحلف الاطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014، ص 107. متاح على الرابط:

https://dl.ummto.dz/bitstream/handle/ummto/246/%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%8A%20%D8%B9%D8%A8%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85.pdf?sequence=1&isAllowed=y

(تأريخ الزيارة: 26-10-2018).

([49]) د. وداد غزلاني وكنزة فني، الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط الكبير: ما بين النظرية الواقعية ونظرية الأمنية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر، العدد 7، كانون الثاني 2018، ص 120.

([50]) Peter Toft, Op, Cit., p. 385.

([51]) د. زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، منشورات زين، بيروت، 2011، ص 227.

([52]) Magnus Thue, Explaining NATO: Neorealism, Neoliberalism, and the Atlantic Alliance After the Cold War, Master's Thesis, The University of Oslo, Department of Political Science, November 2007, p. 42. Available at: https://www.duo.uio.no/bitstream/handle/10852/14744/STV4990x-xMagnusxThue.pdf?sequence=1&isAllowed=y (Accessed: 25-12-2018).

([53]) John J. Mearsheimer, Why is Europe peaceful today?, Op, Cit., p. 388.

([54]) Kenneth N. Waltz, Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol. 25, No. 1, July 2000, p. 20.

([55]) للمزيد ينظر: عباس عقيلة، الاتحاد الأوروبي الرهانات، الواقع والأفاق 1950-2007، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة. كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2009، ص 205-206. متاح على الرابط: http://193.194.83.98/xtf/data/pdf/1036/ABBAS_AKILA.pdf (تأريخ الزيارة: 25-9-2018).

([56]) نعوم تشومسكي، العالم ... إلى أين؟، ترجمة: ريم طويل، دار الساقي، بيروت، 2018، ص 51.

([57]) John J. Mearsheimer, Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault: The Liberal Delusions That Provoked Putin, Foreign Affairs, September/ October 2014, p. 12. Available at: https://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/Ukraine%20Article%20in%20Foreign%20Affairs.pdf (Accessed: 3-6-2019).

([58]) John J. Mearsheimer, America Unhinged, The National Interest, No. 129, January/ February 2014, p. 13.

([59]) Michael L. Ross, The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations. New Jersey: Princeton University Press, 2012, p. 40.

([60]) Magnus Thue, Op, Cit., p. 40.

([61]) Kenneth N. Waltz, Structural Realism after the Cold War, Op, Cit., p. 19.

([62]) North Atlantic Treaty Organization, Joint Press Point with NATO Secretary General Anders Fogh Rasmussen and the Prime Minister of Ukraine, Arsenii Yatseniuk, 6 March 2014, Available at: https://www.nato.int/cps/en/natohq/opinions_107842.htm (Accessed: 23-8-2018).

([63]) Kenneth N. Waltz, The Emerging Structure of International Politics, International Security, Vol. 18, No. 2, Autumn 1993, p. 76.

([64]) الميركانتيلية: فهي فلسفة إقتصادية تربط بين الجانبين؛ الإقتصادي والسياسي وتؤكد أن الاقتصاد جانب ذو أهميَّةٍ للحفاظ على المصلحة القومية للدول وتزايدها؛ وهكذا، لا ينكر منظرو الميركانتيلية تحسين نوعية حياة الإنسان وتطويرها، أو التأكيد على وجود علاقات متبادلة بين الدول في النظام الدولي، واستخدام النشاط الاقتصادي بوصفه وسيلةً لتحقيق غاياتهم. للمزيد ينظر: مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 380.

([65]) د. نادية محمود مصطفى وأحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي: بين الاقتراب النظمي والسياسة الخارجية بين التغيير العالمي، في: د. نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشر، القاهرة، الجزء الثاني، 2016، ص 1210.

([66]) للمزيد ينظر: فريدون صالح حمه، تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من منظور المدرسة الواقعية: إدارة جورج دبليو بوش انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2008، ص 80-82.

([67]) Fred Halliday & Justin Rosenberg, Interview with Ken Waltz Conducted by Fred Halliday and Justin Rosenberg, Review of International Studies, Vol. 24, No. 3, July 1998, p. 383.

([68]) أحمد محمد أبو زيد، تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية: دراسة نظرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية العلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 33، شتاء 2012، ص 98-99.

([69]) John J. Mearsheimer, The False Promise of International Institutions, Op. Cit., p. 13.

([70]) أنابيل موني وبيتسي إيفانز، العولمة المفاهيم الأساسية، ترجمة: آسيا دسوقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص 281.

([71]) World Trade Organization. Available at: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm (Accessed: 11-12-2018).

([72]) د. أماني غازي جرار، الفكر السياسي المعاصر: آيديولوجيا السياسة، دار وائل للنشروالتوزيع، عمان، 2015، ص 257.

([73]) ينظر: د. حسين شريف، المصدر السابق، الصفحات 374، 380-381.

([74]) Stephen M. Walt, Op, Cit., p. 43.

([75]) فريد زكريا، من الثروة الى القوة، الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، مركز الاهرام، القاهرة، 1999، ص 15.

([76]) ينظر: روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، الصحفات 100-101، 106.

([77]) د. عامر مصباح، المصدر السابق، ص 238.

([78]) John J. Mearsheimer, Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order, International Security, Vol. 43, No. 4, Spring 2019, p. 8.